أخبار الخليج

العدد (17543) – السنة الحادية والخمسون – السبت 16 شوال 1447هـ – 4 أبريل 2026م

رؤية تربوية تعليمية في ظل قيادة حكيمة تجسد أمن وسلامة الطلبة

تجسيدًا للحمة الوطنية الراسخة التي يقودها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة، وبمتابعة حثيثة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظهما الله ورعاهما، تسترشد المسيرة التعليمية في مملكة البحرين بالثوابت الوطنية والقيم الإنسانية السامية التي أرستها القيادة الحكيمة في وجدان أبناء هذا الوطن المعطاء.

إننا نضع نصب أعيننا الكلمات الأبوية السامية لجلالة الملك المعظم (خدمتكم هذه لا تنسى)، والنهج الميداني لصاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء وتأكيد سموه الدائم بأن (البحرين بخير دام أنتو أهلها)؛ لتكون هذه الكلمات دافعًا ورافدًا لنا لبث روح المواطنة والولاء وتعزيز أواصر العزيمة في نفوس أبنائنا الطلبة، باعتبارهم عماد المستقبل الذي ترتكز عليه نهضة واستدامة مملكة البحرين وصمام أمان تقدمها وازدهارها.

انطلاقًا من هذه المسؤولية المجتمعية الوطنية المشتركة، نستلهم من سياسة الحكومة الموقرة التي ترتكز على أقصى درجات الحرص على حفظ أمن وسلامة الطلبة والطالبات في مختلف المراحل الدراسية، مع ضمان استدامة العملية التعليمية وعدم الانجرار وراء (الفاقد التعليمي) الذي قد يترتب عليه نتائج سلبية وخيمة على مسيرة الطلبة التعليمية تمتد سنوات مطولة، حيث إن الاستثمار في رأس المال البشري هو الرهان الرابح للمملكة.

إن كل قرار تتخذه وزارة التربية والتعليم مشكورة في هذه المرحلة الصعبة التي تمر بها مملكة البحرين، هو نتاج اجتماعات مطولة بين جميع المسؤولين عن العملية التعليمية برئاسة سعادة وزير التربية والتعليم شخصيًا، وتقييم مستمر لمواءمة تطلعات أولياء الأمور، مع توفير خيارات مرنة للتعليم (الحضوري وعن بُعد) ومنح خيارات للتقويم التربوي تضمن مصلحة الطالب أولًا وأخيرًا، وتكفل نواتج تعلم ذات جودة عالية تتسق مع المعايير الدولية. وإن نجاح هذه القرارات يثبت كفاءة المنظومة التعليمية في مملكة البحرين بما تملكه من مرونة استباقية في إدارة الأزمات، وتكامل في الأدوار بين المؤسسة التعليميّة وأولياء الأمور؛ حيث يقف ولي الأمر شريكًا أساسيًا في صنع قرارات وتوجيهات وزارة التربية والتعليم، بما يحقق مصلحة أبنائنا الطلبة.

وقد شهدنا جميعًا مؤخرًا فيما يتصل بمرحلة التعليم المبكر، فقد حرصت وزارة التربية والتعليم على فتح المجال لهذه المرحلة المتقدمة للطفولة المبكرة حضوريًا واختياريًا؛ للاستفادة من الخدمات التي تطرحها مؤسسات التعليم المبكر، مع تقييم دقيق ومستمر (2025/2026) ضمن برنامج شركة مايكروسوفت العالمية، وهو ما يؤكد مواءمة المسيرة التعليمية للتحول الرقمي والبيئة التحتية المتطوّرة وتوظيف التقنيات الحديثة، بما في ذلك تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي والتمكين الرقمي، ضمن التعليم الدامج لدعم الطلبة عبر محتوى تعليمي تفاعلي يراعي كل الفروق الفردية، مع الحرص على ضمان الاستخدام المسؤول لتوظيف هذه التقنيات وفقًا لمنظومة رقابية متكاملة تعزز حماية الطلبة وتحقق الأمان الرقمي والفكري، وضمان أعلى مستويات الجودة في طرق التدريس.

إن منظومتنا التعليمية والتربوية ليست مجرد مواكبة للتقنية، بل هي منهج تربوي وتعليمي وقدرة يتكاتف على تحقيقها جميع المسؤولين في القطاع التعليمي لصياغة مستقبل مشرق لأبنائنا الطلبة في ظل كل الظروف، مع السعي الحثيث لتزويدهم بالعلم والمعرفة وتعزيز القيم التربوية والولاء الوطني، لتبقى مملكة البحرين دائمًا نموذجًا يحتذى به في التعليم والريادة والمواطنة والولاء للوطن والقيادة الحكيمة.

وختامًا، حفظ الله مملكة البحرين قيادةً وشعبًا، وأدامها شامخةً تحت ظل قيادتها الحكيمة، وأن يديم على مملكتنا الغالية نعمة الأمن والأمان والازدهار والتنمية والتلاحم الراسخ.

بقلم:

د.لطيفة عبدالعزيز الذوادي

ومدروس على كل الأصعدة، إدراكًا منها لأهمية الرعاية المباشرة لهذه الفئة وتجنبًا للفوارق التربوية التي قد تنتج عن الاعتماد الكلي على المنصات التقنية في سن مبكرة، مع الحرص التام على كفالة الأمن والسلامة والتحقق بشكل مباشر من توافرها كشرط أساسي لتقديم هذه الخدمة حضوريًا وتقييمها، باعتبار هذه المرحلة هي اللبنة الأولى في بناءً شخصية المواطن الصالح.

لقد أثبتت مملكة البحرين، وبفضل الجهود الحثيثة التي تضطلع بها وزارة التربية والتعليم على مدى سنوات طويلة، جاهزيتها الكاملة للتعامل مع كل التحديات التكنولوجية، حيث توجت هذه الجهود بحصول مدارس مملكة البحرين على المركز الأول عالميًا في عدد (المدارس الحاضنة للتكنولوجيا) بواقع (130) مدرسة لعام

السعودية العمق الاستراتيجي والشريان الاقتصادي لدول الخليج العربي

يُقال: في الأزمات تظهر معادن الشعوب الحقيقية والمحطات الاستثنائية حيث تتحول الأزمات إلى ميادين كبرى تبرز أسمى قيم المؤازرة والتكاتف وفي اللحظات الفارقة يختفي التكلف وتظهر القيم المتجذرة في وجدان الشعوب، هذا التكاتف الأخوي يحول المحنة من مجرد عائق إلى قوة دافعة، حيث تتجاوز الشعوب المصالح الفردية ليصبح الكل من أجل الواحد.

إن هذه الأزمة سوف تنتهي مهما كان ضررها وتبعاتها، واليوم يبرز الموقف الخليجي بوضوح بتماسكه وتكاتفه وتوحيد الصف ضد العدوان الإيراني الذي استهدف البنى التحتية والمطارات ومنشآت الطاقة ومحطات تحلية المياه ومصانع الإنتاج ومساكن المدنيين وهدد أمن واستقرار المنطقة بأسرها، ولله الحمد أثبتت المنظومات الدفاعية الخليجية كفاءة عالية في التصدي لآلاف من الصواريخ والمسيّرات، وهذا الفضل يعود بعد الله عز وجل إلى جاهزية قواتنا المسلحة بفضل الكفاءة القتالية العالية والجاهزية العسكرية لرجالها في التصدي للتهديدات الصاروخية والطائرات المسيّرة ما عزز قدرة دول مجلس التعاون الخليجي والبحرين تحديداً على حماية أجوائها وسيادة أراضيها.

لقد تبنت دول المجلس خطابا سياسيا موحدا في المحافل الدولية يرفض ويندد بهذه الاعتداءات الإرهابية ويطالب باحترام سيادة الدول، هذا التماسك لا يحمي الحدود فحسب بل يبعث برسالة واضحة إلى المجتمع الدولي بأن استقرار الخليج هو ركيزة أساسية لاستقرار الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة وبأن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ.

وهنا لابد أن نشيد بمواقف الدول العربية والإسلامية والدول الصديقة والشقيقة التي أدانت واستنكرت وجرمت هذا العدوان الإرهابي على أوطاننا وأبدت استعدادها لتقديم الدعم اللازم.

فهذه المواقف كانت حجر زاوية في تعزيز صمود البحرين ودول المنطقة أمام هذه الهجمات الإرهابية وعزل الأطراف المعتدية دولياً ووضعت المجتمع الدولي أمام مسؤولياته لحفظ السلم والأمن في المنطقة، هذا الالتفاف لم يقتصر على التنديد فقط بل تُرجم إلى تنسيق ميداني ولوجستي مستمر لحماية الأعيان المدنية والمنشآت الحيوية وعكس التكاتف العربي مع دول الخليج في مواجهة الغطرسة الإيرانية إدراكاً من الجميع بأن أمن الخليج هو صمام أمان للأمن القومي العربي بالكامل.

وقد تعدت المواقف العربية الداعمة البيانات الرسمية للقادة الى تظاهرات ومسيرات شعبية حاشدة خرجت في بعض المدن العربية منددة ومستنكرة للعدوان الإيراني على دول مجلس التعاون الخليجي، وصدحت المنابر والمساجد بالدعاء لله تعالى بحفظ أرض الحرمين الشريفين ودول الخليج العربي من كيد الكائدين وعدوان الإرهاب الإيراني الآثم.

ولكن تبقى جهود ودعم الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية هي السند المتين والعمق الاستراتيجي لمملكة البحرين ولجميع دول مجلس التعاون في مواجهة التحديات المصيرية، وقد تجسد هذا الدعم عبر عدة مسارات حاسمة في دعم الدفاعات الجوية في اعتراض الصواريخ والمسيّرات، حيث أكدت الرياض أن أمن البحرين من أمن السعودية، كما قادت المملكة العربية السعودية حراكاً عربياً وإسلامياً ودولياً واسعاً لإدانة الاعتداءات الإيرانية وحشدت التأييد العالمي لموقف البحرين في المحافل الدولية.

كما تبنت المملكة العربية السعودية حزمة من المبادرات الاستراتيجية لتعزيز مرونة سلاسل الإمداد ودعم اقتصادات المنطقة في ظل العدوان الإيراني وتحويل المملكة إلى مركز لوجستي عالمي يربط القارات الثلاث ويؤمن تدفق السلع للدول المجاورة وتم إنشاء مناطق مخصصة لكل دولة خليجية في ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام لتنظيم حركة الحاويات ومنح الواردات والصادرات الخليجية إعفاءً من أجور التخزين مدة تصل إلى 60 يوماً ورفع العمر التشغيلي للشاحنات الخليجية المسموح بدخولها للمملكة إلى 22 سنة والسماح لدخول الشاحنات المبردة الفارغة من دول الخليج لنقل البضائع والعودة بها ما يقلل تكاليف الشحن ويؤمن المواد الغذائية وتشغيل أسطول يتجاوز 500 ألف شاحنة لنقل البضائع عبر المسارات الإقليمية ما يربط الموانئ والمطارات بالمدن الصناعية في المنطقة وتقليل الاعتماد الكلي على مضيق هرمز عبر تعزيز الثقل اللوجستي للموانئ المطلة على البحر الأحمر لتأمين تدفقات الطاقة والسلع.

كذلك فتحت السعودية مطاراتها الدولية مثل مطار الملك فهد بالدمام ومطار الملك خالد بالرياض ومطار الملك عبد العزيز بجدة كقواعد لوجستية بديلة لاستقبال الشحنات المتجهة إلى دول المنطقة بما في ذلك البحرين وسخرت المملكة قدراتها لضمان وصول السلع الأساسية والأدوية إلى الأسواق الخليجية والعربية من دون انقطاع وقدمت الهيئة العامة للطيران المدني تسهيلات استثنائية لشركات الطيران الوطنية في الدول الشقيقة لعبور الأجواء السعودية واستخدام مطاراتها ومرافقها ما قلل من تكاليف الشحن الناتجة عن تغيير المسارات الطويلة.

إن هذه الخطوات جاءت لتؤكد أن المملكة العربية السعودية ليست فقط عمقاً استراتيجياً عسكرياً بل هي أيضاً الشريان الاقتصادي واللوجستي الذي يضمن عدم تأثر حياة الشعوب في المنطقة بالهجمات والاضطرابات.

ونؤكد هنا ان هذه المواقف ليست مستغربة من الشقيقة الكبرى فهي تعكس عمق الروابط الأخوية ووحدة الهدف والمسار والتاريخ بين دول مجلس التعاون الخليجي، لتظل المملكة العربية السعودية سندا حقيقيا لأشقائها في الخليج العربي في دعم وترسيخ الأمن والأمان والاستقرار.

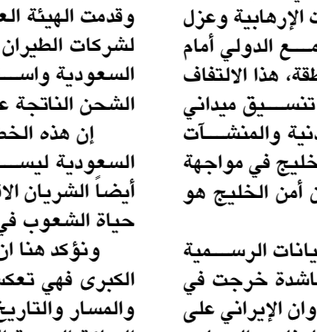

بقلم:

عبدالهادي الخلاقي ○

○ باحث وكاتب صحفي

Abdulhadi.alkhalaqi@gmail.com

تحولات متوقعة في النظام الدولي في ضوء الحرب الراهنة

عندما تنقضي الحرب، تنشأ بعد وقت، أو في وقت لاحق، زلازل وتتقرر أوزان، ويختلف كل شيء بعدها. وأهم التساؤلات التي سوف تطرح نفسها إثر الحرب مباشرة: ما حجم التغيرات والانقلابات المرشحة للحدوث في بنية النظامين الإقليمي والدولي؟

بقوة الحقائق الماثلة، فإن تغييرا جوهريا سوف يلحق ببنية النظام الدولي المتهالك، ويخفض في المدى المنظور من مركزية الدور الأمريكي، التي أخذت مداها بعد انتهاء الحرب الباردة في أوائل تسعينيات القرن الماضي.

تراجع الدور الأمريكي مرجح تماما، لكنه لن يغادر مقعد القيادة مرة واحدة.

الصينيون ليسوا في عجلة من أمرهم لتولي القيادة، يتحسبون ولا يتورطون.

الروس بدورهم يأملون في توظيف المستجدات لاستعادة بعض ما كان لهم أيام الاتحاد السوفيتي السابق.

شيء جوهري سوف تستبين حقائقه في بنية النظام الدولي بعد وقت لن يطول.

شيء جوهري آخر سوف يضرب أطلال النظام الإقليمي المتهالك ويؤسس لأوضاع مختلفة كلياً.

إن الأوزان الجيوسياسية سوف تقلب رأسا على عقب حين تتبدى من تحت النيران حروب طائفية وعرقية خطرة ومنذرة، وحقبة إسرائيلية تطلب الفوضى وتستثمر فيها.

لم تكن مصادفة، أو تفلت عبارات وألفاظ، أن يصرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مختالا بسيناريوهات برغبته في الانفراد بقيادة الإقليم قائلا: «إن المسيح ليس له أفضلية على جنكيز خان»، قاصدا أن القوة أفضل من المحبة والتسامح، وجرائم الحرب أجدى من القانون الدولي وحقوق الإنسان.

كانت تلك العبارة، بحمولتها السياسية، تعبيرا حقيقيا عن مجرم حرب تلاحقه المحكمة الجنائية الدولية بمذكرة توقيف. إنها هيستيريا تصورت للحظة، كما قال نصا، إن دولة الاحتلال توشك أن تصبح «قوة عظمى» تشارك أمريكا قيادة العالم.

غير أن الحقائق داهمت الأوهام. فبعد شهر كامل، أخفقت الحرب على إيران في تحقيق أي من أهدافها المعلنة.

أعاد النظام الايراني إنتاج نفسه بعد مقتل المرشد الأعلى علي خامنئي وأغلب قيادات الصفين الأول والثاني. بدأ الضجر يضرب الرأي العام الأمريكي من حرب غير قانونية وغير مبررة، وبلا سردية متماسكة بأن هناك مصلحة لبلادهم فيها.

أخذت شعبية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تتراجع بمعدلات غير مسبوقة وفق استطلاعات الرأي العام. ولاحت اعتراضات جوهرية عليه داخل حركة «ماجا ــ لنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى»، التي استشعرت غالبيتها أنها قد خدعت في وعوده الانتخابية ألا يدخل حربا خارج الولايات المتحدة.

ثم جاءت أزمة النفط لتوجه ضربة كبيرة لمصداقيته، حتى تلخصت أهدافه من الحرب في فتح مضيق هرمز أمام نقل شاحنات النفط، الذي كان مفتوحا قبل المغامرة العسكرية!

لم تكن مصادفة ثانية، أن تبادر ثلاث قوى إقليمية ذات ثقل جغرافي وسكاني وعسكري، مصر وتركيا وباكستان، بالتوسط بين أمريكا وإيران لمنع التصعيد، الذي يتهدد المنطقة بمخاطر على وجودها ومستقبلها.

الأمريكيون يبحثون عن مخرج سياسي، والإيرانيون يعانون تحت وطأة الحرب.

هذه حقيقة لا يمكن نفيها، غير أن المعضلة الرئيسة هنا، اتساع فجوة الثقة بين الطرفين المتحاربين إلى حدود يصعب ترميمها بإجراء أو آخر.

لمرتين متعاقبتين، قطعت إدارة ترامب مسار المفاوضات حول المشروع النووي الإيراني، رغم ما كان يقال عن اختراقات كبيرة، فقد قامت واشنطن بعمليات عسكرية مفاجئة استهدفت المشروع النووي في الأولى، والنظام نفسه في الثانية. ليس هناك ما يمنع، والشواهد حاضرة، من تكرار اللعبة نفسها مرة ثالثة.

كان مثيرا للالتفات دعوة ترامب الإيرانيين أن يكونوا هذه المرة «أكثر جدية قبل فوات الأوان»، فيما كان عشرة آلاف جندي أمريكي يتحركون إلى الشرق الأوسط استعدادا لتوجيه ما سماه هو نفسه «الضربة القاتلة»..!

في حسابات الحرب والتفاوض، تناقضت بفداحة مطالب الطرفين المتحاربين؛ الأمريكي أعد قائمة من خمسة عشر بندا أقرب إلى وثيقة استسلام، والإيراني رد بقائمة بمطالب مضادة من خمسة بنود أقرب إلى وثيقة فرض شروط.

كان ذلك تحديا يصعب تذليله بسهولة أمام الوسطاء.

كل ما يريده ترامب أن يخرج من المأزق الإيراني بأقل خسائر ممكنة، أو أن يعلن انتصاره بصورة قابلة للتصديق داخل المجتمع الأمريكي أولاً، وبين حلفائه الأوروبيين ثانيا، الذين رفضوا دعواته المتكررة للانضمام إلى حملته العسكرية لفتح مضيق هرمز، ثم إلى العالم، الذي اهتزت هيبته أمامه.

لا يمكن استبعاد، على خلفية طريقة تفكيره، التي تتوهم أن كل شيء في الكون يدور بإشارة منه، أن يميل ترامب إلى تشديد العمليات العسكرية، لإنهاء التصعيد.

وكل ما يريده النظام الإيراني، الحفاظ على وجوده وعدم التفريط في مشروعه الصاروخي الباليستي ودوره الإقليمي، أو حقه في تخصيب اليورانيوم، أو أن يضمن عدم الهجوم عليه مجددا، بالإضافة إلى الحصول على تعويضات مالية للدمار الواسع الذي لحق ببنيته التحتية.

رغم التماهي الترامبي مع التصورات الإسرائيلية للحرب، إلا أنه تبدت شقوق في الجدار استدعتها خلافات بشأن حدودها وما بعدها.

في البداية، تصور ترامب، بإيعاز من نتنياهو والمجموعة الموالية لإسرائيل في البيت الأبيض، أنها سوف تكون «نزهة سريعة»، بتعبير ترامب نفسه. لكن لم تكن الحرب «نزهة سريعة»، أو مأمونة العواقب.

يرغب ترامب الآن في صفقة تحفظ ماء وجهه، لكنه يطلب بالضبط: التفاوض مع نفسه. بعد أن تقوضت أوهامه عن أن يكون «رجل سلام» حرم من جائزة «نوبل»، وأن بوسعه في نفس الوقت أن يأمر فيُطاع!

«لا ضرورة لمجلس السلام إلا في إطار خطة إعادة إعمار غزة»، كان ذلك التصريح لأمين عام الأمم المتحدة أنطونيو جوتيريس ضربة تشي بالحقائق الجديدة، التي سوف تأخذ مداها تالياً.

يتبقى في اختبارات القوة الماثلة، الاستهداف الإسرائيلي لتوسيع المنطقة الأمنية في جنوب لبنان قبل أي مفاوضات مقترحة. فهذا اختبار حاسم يتعلق بأسئلة التطبيع ومشروع إسرائيل الكبرى، التي تتغول على الأراضي العربية بأكثر من اتجاه: الضفة الغربية والقدس وغزة في فلسطين المحتلة، وسورية ولبنان والعراق في المشرق العربي، حتى مصر والسعودية حسب تصريحات إسرائيلية متواترة.

في هذه اللحظة بالذات، تكاد تنطلق المخاوف كلها من مكامنها.

القضية ليست ما يحدث حاليا في الحرب بقدر ما قد يحدث من زلازل جيوسياسية في أعقاب الحرب، مستقبل النظام الدولي وقبله الإقليم وما يمكن أن يحدث من تحولات.

بقلم:

عبد الله السناوي ○

○ كاتب صحفي مصري

دول الخليج أكثر قوة وصلابة في مواجهة التحديات

بعد مرور أكثر من شهر على العدوان الإيراني الغاشم الذي استهدف دول الخليج العربي، يتأكد للجميع أن ما جرى لم يكن حادثًا عابرًا أو اعتداءً محدود الأثر، بل كان محاولةً آثمة لزعزعة أمن المنطقة واستقرارها، واستهدافها منظومة خليجية مترابطة يجمعها التاريخ والمصير المشترك وروابط الأخوة الراسخة. ومع قسوة هذا العدوان، فقد كشف في المقابل عن الحقيقة الأهم: أن دول الخليج أكثر قوةً وصلابةً وقدرةً على مواجهة التحديات، وأنها تمتلك من عناصر التماسك والوحدة ما يجعلها قادرة على تجاوز أصعب الأزمات.

لقد ترك هذا العدوان آثارًا نفسية واضحة في نفوس الشعوب الخليجية، ولا سيما الأطفال وكبار السن، الذين تأثروا بأصوات الانفجارات وصفارات الإنذار، وهي مشاهد لم تألفها مجتمعات الخليج من قبل وعاشت الأسر حالةً من الترقب والقلق، واضطرت بعض العائلات إلى الانتقال مؤقتًا إلى أماكن أكثر أمانًا، ومنها مراكز الإيواء التي بادرت الحكومات إلى تجهيزها بكفاءة وسرعة.

كما سُجلت حالات وفاة وإصابات بين المواطنين والمقيمين نتيجة سقوط بعض شظايا الصواريخ والطائرات المسيّرة، الأمر الذي خلّف أثرًا نفسيًا عميقًا امتد إلى مختلف أرجاء دول الخليج.

أما على الصعيد الاقتصادي والتجاري، فقد كان للعدوان أثر مباشر في عدد من الأنشطة الحيوية. فقد اضطربت حركة الطيران في المنطقة، وأُغلقت بعض المجالات الجوية كإجراء احترازي، كما تأثرت الأسواق المالية، وارتفعت تكاليف التأمين على الشحن البحري، مما انعكس على حركة التجارة. واضطرت بعض المنشآت إلى تعليق أعمالها مؤقتًا بسبب الأضرار التي لحقت بها.

وعلى مستوى البنية التحتية، سُجلت أضرار في بعض المواقع القريبة من المناطق المستهدفة، شملت احتراق بعض واجهات المباني وتعطل بعض الخدمات، رغم التدخل السريع والفاعل من فرق الطوارئ التي نجحت في إعادة الأوضاع إلى طبيعتها في وقت قياسي. كما برزت مخاوف مشروعة تتعلق بالبيئة، لا سيما في ظل استهداف منشآت الوقود والطاقة، وما قد يترتب على ذلك من مخاطر التلوث البيئي وتلوث مياه الخليج العربي.

وفي مقابل هذه الأضرار، برزت الصورة الأبهى للتكاتف الخليجي، حيث تجلت وحدة الصف في المواقف الرسمية والشعبية، في رسالة واضحة للعالم بأن الروابط التي تجمع دول الخليج أقوى من أي تهديد، وأنها قادرة على تجاوز المحن مستندةً إلى تاريخ طويل من التضامن والعمل المشترك.

فمن الجانب الأمني، برزت جاهزية دول الخليج العالية، وتم التعامل مع التهديدات عبر أنظمة الدفاع الجوي بكفاءة كبيرة، مع رفع مستوى الجاهزية في مختلف القطاعات الحيوية، حرصًا على حماية المكتسبات الوطنية وضمان سلامة المواطنين والمقيمين. وقد أثبتت المنظومات الدفاعية الخليجية كفاءتها العالية وقدرتها على التصدي للمخاطر.

أما سياسياً، فقد تعزز التنسيق بين دول الخليج بصورة لافتة، وأكدت المواقف الرسمية أن أمن دول المجلس كلٌ لا يتجزأ، وأن أي اعتداء على دولة منها هو اعتداء مباشر على الجميع. كما شهدت الساحة تحركات دبلوماسية مكثفة وإدانات واسعة للعدوان الإيراني الغاشم، بما يعكس وحدة الرؤية والمصير.

وعلى الرغم من قسوة الحدث، فقد تجلت روح الأخوة والتكافل بين الشعوب الخليجية، بحكم ما يجمعها من علاقات اجتماعية وأسرية وتاريخية راسخة. وتوحّدت المواقف الشعبية خلف القيادات الحكيمة، في مشهدٍ مشرّف يجسد وحدة الصف في أوقات الشدة.

وقد حرصت القيادات الخليجية على التمسك بالحلول السلمية والدبلوماسية التي تحفظ أمن الخليج واستقراره، وأثبتت للعالم أن هذه التحديات لا تزيدها إلا قوة وتماسكًا، وتدفعها نحو مزيد من التعاون والتكامل، وتعزيز منظومات الأمن والدفاع المشترك.

وفي هذا السياق، لعبت المملكة العربية السعودية دورًا محوريا وقياديا في دعم دول الخليج، جامعةً بين الحزم في مواجهة التحديات، والحكمة في إدارة الأزمات ،فكان أبرز ما قامت به السعودية هو تسخير مطاراتها حيث خصصت لكل دولة خليجية مطارا بديلا، كما سمحت بدخول الشاحنات المبردة الفارغة من دول مجلس التعاون الخليجي إلى المملكة لنقل البضائع لدول الخليج عبر موانئها ومطاراتها لتعزيز التبادل التجاري وتسهيل سلاسل الإمداد خاصة المواد الغذائية سريعة التلف، بما رسّخ مكانتها كقائد إقليمي يعتمد عليه في أصعب الظروف.

فلتطمئن القلوب الخليجية، ولتتحد الصفوف، فدول الخليج قوية بقياداتها الحكيمة التي تضع أمن وسلامة مواطنيها في مقدمة أولوياتها، ومتينة بشعوبها الوفية، وعصية على كل من يحاول المساس بأمنها واستقرارها. فقواتنا الباسلة ورجال أمننا الأوفياء يقفون اليوم سدًا منيعا لحماية الأرض وصون المكتسبات، بما يمنح شعوب الخليج الطمأنينة والثقة بأنهم في أيدٍ أمينة.

حفظ الله الخليج، قيادةً وجيوشا ورجال أمن وشعبًا، من كل شر ومكروه، وأدام علينا نعمة الأمن والأمانَ والاستقرار.

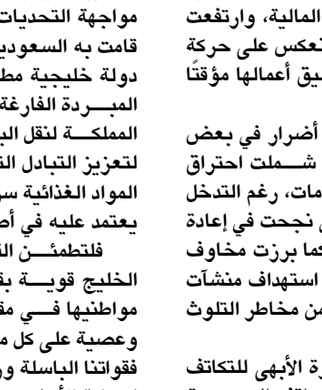

بقلم:

نجاة بنت علي شويطر

nshowaiter98@gmail.com